European Relations with Iran : Current Developments and Future Prospects

Al- Lecturer Dr. Fahd Mizban Khazar AlKhazar

ABSTRACT

It is obvious for the political observer that the Iranian – European bilateral Relations is specified by a paramount significance in the development of Iran`s foreign relations. This relation is regulated by an integrated system of balance of interests, especially in the economic dimension, which in turn affects positively "in the orientation of the development of bilateral relations on other levels : political and cultural.

Needless to say, the Iranian leadership has worked to find possible solutions on the advisory opinion of Salman Rushdie, as an obstacle in the development of relations. They confirmed that they were not involved in the application or cancellation of his opinion , and that they have no intention to threaten the life of the writer and will not take any step that would harm him, they strive to improve the situation of human rights and public freedoms, and condemns international terrorism.However, they refuse to employ the slogans of human rights, terrorism and the other to exert political pressure on it .

In the final analysis, and despite some crises and political upheavals in European relations with Iran, especially with regard to Iran's nuclear program and position on the settlement process in the Middle East, the relations are likely to be the activation and development of keen clear purification and the removal of any obstacles despite the Israeli- American interventions and threats. Balance of interests is the title of firm based relations.

العلاقات الإيرانية الأوربية
التطورات الراهنة وأفاق المستقبل

المدرس الدكتور
فهد مزبان خزار الخزار
مركز الدراسات الايرانية

الملخص....

تتوافر لدى المراقب السياسي لتفاعلات العلاقات الإيرانية الأوربية إمكانية رصد حقيقة أن العلاقات الثنائية تتمايز بخصوصية بارزة في سياق تطور علاقات إيران الخارجية، كما أنها تؤطرها وتدفع بها منظومة متكاملة من توازن المصالح المشتركة، خاصة في بعدها الاقتصادي، والذي يؤثر بدوره إيجابا"في توجهات تطور العلاقات الثنائية على الأصعدة الأخرى : السياسية والثقافية0

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن القيادة الإيرانية عملت على إيجاد الحلول الممكنة بشان فتوى سلمان رشدي، كعقبة رئيسة في تطور العلاقات، حيث أكدت أنها ليست معنية بتطبيقها ولا بإلغائها وليست لديها أية نية لتهديد حياة الكاتب ولن تتخذ أي خطوات من شانها إلحاق الأذى به0 كما أنها تجتهد لتحسين حالة حقوق الإنسان والحريات العامة، وتدين إيران الإرهاب الدولي، غير أنها ترفض توظيف شعارات حقوق الإنسان والإرهاب وغيرها لممارسة ضغط سياسي عليها0

وفي التحليل الأخير، ورغم بعض الأزمات والتقلبات السياسية في العلاقات الإيرانية الأوربية، لاسيما ما يتعلق منها ببرنامج إيران النووي وموقفها من عملية التسوية في الشرق الأوسط، فان العلاقات مرشحة لمزيد من التفعيل والتطور للحرص الواضح على تنقيتها وإزالة أية عقبات تعترضها رغم التدخلات والتهديدات الأمريكية ببعدها الإسرائيلي، فتوازن المصالح هو عنوان العلاقات وأساسها الوطيد0

العلاقات الإيرانية الأوربية
التطورات الراهنة وأفاق المستقبل

المدرس الدكتور
فهد مزبان خزار الخزار
مركز الدراسات الايرانية

المقدمـة:

ُيعد انتخاب الرئيس الإيراني (محمد خاتمي)في آبار/مايو 1997 نقطة تحولٍ رئيسةً في مسار العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوربي ،فقبل هذه الانتخابات كانت العلاقات الرسمية للجانبين موصولة بخيط رفيع متمثلاً بما يسمى ((الحوار الناقد))، أي إبقاء اوربا على علاقاتها فيها مع إيران مع العمل على تغيير السياسات الإيرانية الغير المرغوب فيها ، وأنقطع هذا الخيط جراء القرار القضائي في قضية ((ميكونوس))،آذ أتهم القضاء الألماني مسؤولين إيرانيين على أرفع مستوى،بمن فيهم مرشد الثورة الإيرانية ((علي خامنئي))بأنهم وراء حادثة اغتيال معارضين إيرانيين،التي وقعت في مطعم ((ميكونوس)) في برلين.

كان رد الحكومة الإيرانية السابقة حاداً،تمثل في طرد السفير الألماني من طهران.فقامت دول الاتحاد في خطوة متضامنة مع المانيا بسحب سفرائها من إيران،وفرض حظر على الأسلحة ،وإبعاد أشخاص تابعين للأجهزة الأمنية والمخابرات الإيرانية من أوربا ، وعدم السماح بدخولهم إليها،وتوقفت جراء ذلك جميع الحوارات والمحادثات الرسمية بين الإيرانيين والأوربيين،وبدأ الجمود يسود العلاقات.

ولكن سرعان ما تمكن الجانبان الإيراني والأوربي من كسر حاجز الجمود الذي أصاب هذه العلاقات،ويعزى السبب في ذلك إلى أنه لم يكن من مصلحة أي منهما قطع الحوار قطعاً دائماً وكاملاً،كما ساعدت مجموعة من العوامل الايجابية على تحقيق ذلك التقارب،ابتداءً بموقع إيران الاستراتيجي بالنسبة لأوربا،ومروراً بالثقل الإقليمي لطهران وأهميته في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وانتهاءً بتوجهات الرئيس محمد خاتمي الانفتاحية التي بدأها منذ مجيئه إلى سدة الحكم في طهران عام 1997 التي أستهدفت تعزيز التعاون المتبادل مع قوى المجتمع الدولي كلها،وهذا ما لقي استحساناً أوربياً.

أن الافتراض الذي يحاول الباحث إثباته هنا ،هو أن عوامل التقارب ترجح في كفة الميزان على عوامل التباعد ،ولكن بشرط وجود عوامل حسن الثقة وصرف النظر ما أمكن عن التأثيرات الخارجية التي يمكن أن يكون لها دور في العلاقات الإيرانية–الأوربية .ومن الطبيعي أن أعطاء الأهمية لعوامل التباعد ،بالإضافة إلى وجود عامل سوء الثقة،والتأثير الذي تمارسه بعض العوامل الخارجية ،سيؤدي إلى حالات تأزم وتوتر بين الجانبين.

وقد اعتمدنا المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس جمع المعلومات عن الظاهرة أو القضية قيد البحث والعمل على ربط هذه المعلومات مع بعضها وصولاً إلى الاستنتاجات الصحيحة ومن ثم محاولة استشراف الاتجاهات المستقبلية لهذه الظاهرة أو القضية.

وفي ضوء الهدف الذي تحاول الدراسة الوصول إليه وّزعت هيكليتها على أربعة محاور رئيسة ومقدمة وخاتمة ُكّرس المحور الأول لاستعراض مسار تطور العلاقات الإيرانية – الأوربية ..(من الحوار الناقد إلى الحوار الشامل)،في حين خصص المحور الثاني لاستكشاف عوامل التجاذب والتقارب بين الطرفين ،أما المحور الثالث فتناول بالبحث والتحليل إشكاليات العلاقات الإيرانية – الأوربية في ضوء المعطيات الموضوعية انتخبت بدقة من خضم الأحداث المتراكمة في مسيرة هذه العلاقات.

أولا : تطور العلاقات الإيرانية– الأوربية: (من الحوار الناقد إلى الحوار الشامل):

اَتسمت العلاقات الإيرانية–الأوربية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بالتقلبات الكثيرة ،إلا أن السمة البارزة لها كانت التوتر بشكل واضح بسبب بعض الخلافات الجوهرية ،فقد كان لحادث إحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران كرهائن ، واندلاع الحرب العراقية– الإيرانية، وإدعاء عدم احترام حقوق الإنسان في إيران واتهامهم بدعم الإرهاب،وبمعارضتها لمسيرة مباحثات السلام العربية–(الإسرائيلية)،وبجهودها الحثيثة لاكتساب أسلحة الدمار الشامل(الكيمياوية والبيولوجية والنووية)،وضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأوربية لعزل إيران ،كل ذلك كان من العوائق المؤدية للتوتر في العلاقات الإيرانية –الأوربية.

بيد أن الحدث الأبرز الذي أحدث تحولاَ في مسار العلاقات خلال تلك الحقبة ، كان هو الفتوى التي أصدرها الإمام الخميني في شباط 1989 والقاضية بإهدار دم الكاتب الهندي الأصل البريطاني الجنسية (سلمان رشدي)مؤلف كتاب (آلايات الشيطانية)لتطاوله على الإسلام والقرآن الكريم[1]. فعلى أثرها استدعت الدول الأوربية سفراءها بشكل متزامن من طهران وفرضت جملة من العقوبات السياسية والاقتصادية عليها.

غير أن المجموعة الأوربية عادت في أواخر عام 1991 لرفع هذه العقوبات مكافأة لإيران على موقفها وحيادها في حرب الخليج الثانية ومساندتها قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بعملية الاجتياح العسكري العراقي للكويت . وتزامن هذا الحدث مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي روج لها ساستها عقب انتهاء الحرب الباردة،لاسيما الرئيس الأمريكي الأسبق(جورج بوش)،تحت مسمى(النظام العالمي الجديد)،ومؤداها إن الولايات المتحدة أصبحت (القوى العظمى الوحيدة في العالم،لذا يجب عليها أن تدعم سيطرتها بلا منازع)[2]ومن هذا المنطلق تريد من أوربا تقبل دورها القيادي في النظام العالمي الجديد.

وبما أن المجموعة الأوربية تعد أحدى مراكز القوة الجديدة ،لذا أخذت تطالب بأن يكون لها مكان مناسب على الساحة العالمية ،فقد قال رئيس البرلمان الأوربي :((انه يجب على أوربا أن تقوم بدور أساسي في مجال تجديد النظام العالمي،فالمجتمع الأوربي ليس فقط يتكفل بالمسؤولية باعتباره أول قوة تجارية عالمية ،بل يجب أن يتكفل بالمسؤولية السياسية أيضاً)) [3] والحقيقة أن الأوربيين لا يريدون أن يكونوا فاعلين على الساحة الاقتصادية العالمية فقط،بل يرغبون أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات السياسية وإدارة النظام العالمي الجديد. لذا، جاء رد المجموعة الأوربية بعد إعلان النظام العالمي الجديد بأقل من ثلاثة أشهر بتوقيع (اتفاقية ماستريخت) في 10 ديسمبر/كانون الأول 1990 التي تلزم الدول الأعضاء بإعداد سياسة أمنية وخارجية مشتركة[4] . ومن هذا المنطلق ،أصدر رؤساء (12) دولة أوربية في ختام جلستهم في ادنبرا باسكوتلندا بياناً في 12 ديسمبر/كانون الأول 1992 أعربوا فيه عن رغبتهم في تبني سياسة (الحوار النقدي) مع إيران ، المبنية على أساس استمرار الروابط الاقتصادية والسياسية مع إيران ،وتوظيف ذلك لإقناعها بالتخلي عن سياساتها الغير المرغوبفيها للاندماج في النظام العالمي[5].

بيد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت غير راضية عن الحوار النقدي بين إيران وأوربا ، وطلبت بان يكون لها مشاركة فاعلة في الجهود الأمريكية لعزل إيران ،ألا أن الدول الأوربية لم تقبل بهذا الأمر،ولذلك طرحت الإدارة الأمريكية في18 آيار/مايو 1993(ستراتيجية الاحتواء المزدوج) باعتبارها سياسة جديدة من جانبها إزاء إيران والعراق ، وقد طرحت هذه السياسة عن طريق(مارتن أنديك) المساعد الخاص للرئيس الأمريكي في شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا آنذاك[6]. وعقب ذلك طلبت حكومة كلينتون من الدول الأوربية أن تتعاون مع

الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ هذه السياسة بصورة أفضل ،آلا أن أوربا لم تهتم بهذا المطلب الأمريكي ، واستمرت في سياسة الحوار النقدي باعتبارها أفضل وسيلة للحفاظ على مصالحها ونفوذها في إيران .

من هنا وجدت الإدارة الأمريكية بان عليها أن تتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تجعل (الاحتواء المزدوج) سياسة فاعلة وقادرة على تحقيق الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال أتباع هذه السياسة ولتستطيع أقناع شركائها الأوربيين في أن تأخذ بنظر الاعتبار التحفظات التي تدلي بها الولايات المتحدة بشأن التعامل مع إيران والعمل على إرساء طوق العزلة السياسية والاقتصادية على هذا البلد . وانطلاقاً من ذلك جاء الآمر التنفيذي للرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) رقم (12957)الصادر في 15 مارس/آذار 1995 ، والذي يحظر على الولايات المتحدة الأمريكية أو شركاتها أو أفرادها المساهمة المالية في أي مشروع لتطوير المصادر البترولية الايرانية .وبتاريخ 7 آيار/مايو 1995 وقع الرئيس الأمريكي أمراً أخر حمل الرقم (12959) وسع فيه نطاق الحظر ليصبح حظراً مالياً وتجارياً كاملاً،كما نص الأمر على أن إيران تشكل تهديداً غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.[7]

قد وجدت الإدارة الأمريكية أن هذه العقوبات الاقتصادية غير كافية لتغيير السلوك الإيراني، وان الشركات الأجنبية ،لاسيما الأوربية ، استفادت من هذه العقوبات لصالحها وبدأت تتجه للاستثمار في إيران على حساب الشركات الأمريكية .وانطلاقاً من هذا فقد أقر الرئيس الأمريكي مشروع قانون عرف باسم (داماتو) في 5 آب /أغسطس 1996 ، وفرضت بموجبه عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران أو ليبيا بمبالغ تزيد على(40)مليون دولار، من بينها حرمان هذه الشركات من دخول السوق الأمريكية أو الحصول على ضمانات تزيد عن عشرة ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي ، وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية [8].لكن هذا القانون ،الذي مدد الكونجرس الأمريكي العمل به لمدة خمس سنوات أخرى بدءاً من أب/أغسطس 2001 ،واجه انتقادات عدة ، فالشركات الأمريكية اعتبرت هذه العقوبات تفوت عليها فرصاً كبيرة في الاستثمارات النفطية بإيران التي تستحوذ على (3، 9%)من احتياطي النفط الخام في العالم عام2001 [9].

وفي المقابل ، فان مصالح أوربا دفعتها لعدم الاستجابة للتوجه الأمريكي إزاء إيران إذ إذ رفض الاتحاد الأوربي قانون داماتو وهو ما شجع شركات أوربية للاستثمار في إيران مثل شركة

توتال الفرنسية التي عقدت إيران معها اتفاق عام 1997 بقيمة(ملياري) دولار لتطوير حقل غاز فارس في الخليج وهو ما يتجاوز بنحو (50) ضعفاً الحد الأعلى (40) مليون دولار الذي يحدده قانون داماتو الأمريكي للمبالغ المستثمرة في كل من إيران وليبيا ،ولم يتعد الاحتجاج المتواضع الذي أبدته الولايات المتحدة على مسلك الشركة الفرنسية لأنهّ محاولة لحفظ ماء الوجه، ولكن حتى في أطار هذا التفسير للزوبعة الأمريكية فقد رفضت فرنسا العقاب الأمريكي وتضامنت معها دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة في موقفها كما دخلت إيران في العام نفسه في مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق مع شركة شل البريطانية – الهولندية لتنفيذ ثلاثة مشروعات للغاز تبلغ تكلفتها (10) مليار دولار، ويستغرق تنفيذها (6) سنوات متجاهلة بذلك العقوبات الأمريكية[10]. إلا أن تلك العلاقات لم تلبث أن توترت بعد إصدار محكمة برلين في 10نيسان /ابريل 1997 حكمها الشهير الذي أدان عدداً من أكبر مسؤولي النظام الإيراني(علي خامنئي) المرشد الديني، و(هاشمي رافسنجاني)رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ،و(علي اكبر ولايتي) وزير الخارجية السابق و(علي فلاحيان) وزير الاستخبارات السابق، بتهمة تدبير اغتيال أربع قيادات كردية في مطعم ميكونوس ببرلين في عام 1992 فعلى اثر ذلك سحبت المانيا سفيرها من طهران وتبعتها دول الاتحاد الأخرى وساهم في إطالة أمد الأزمة من جانب اعتقال إيران لأحد مثقفيها وهو (فرج سركوهي) بتهمة التجسس لحساب المانيا كنوع من الضغط عليها فيما كان السبب الرئيس للاعتقال هو توقيع (سركوهي)مع (134)مثقفا إيرانيا على رسالة موجهة لرافسنجاني في عام 1996 تطالبه بتوسيع نطاق الحريات السياسية، ومن جانب آخر رفضت إيران عودة هولاء السفراء عندما قرر ذلك المجلس الوزاري لدول الاتحاد الأوربي في نيسان /ابريل 1997 ثم تمسكها بان يكون السفير الألماني تحديدا آخر السفراء العائدين، ألا انه في تشرين الثاني/نوفمبر1997 تم التوصل إلى حل وسط ، إذ كان السفير الألماني بالفعل آخر من عاد إلى طهران ولكن بصحبة السفير الفرنسي.[11]

وقد أسهمت التطورات الداخلية التي شهدتها إيران في أحداث نقلة نوعية في العلاقات الايرانية – الأوربية، فمع انتخاب السيد (محمد خاتمي) رئيسا للجمهورية الإيرانية في أيار /مايو 1997 وما أعلنه بشأن إزالة التوتر في علاقات إيران الخارجية اتخذت علاقات الجانبين منحى ايجابي وهو ما تمثل في العدد غير المسبوق من الزيارات التي قام بها مسؤولون أوربيون رفيعو المستوى إلى طهران، وهو الأمر الذي تمخض عن تحول جذري في السياسة الأوربية تجاه

إيران حيث سادت لغة(الحوار البناء) بدلاً عن (الحوار النقدي) وهو ما توج بزيارة وفد الاتحاد الأوربي إلى إيران خلال شهر يوليو/تموز 1998 ولمدة ثلاثة أيام أكد خلالها الجانبان على

ضرورة التعاون في مجال مكافحة المخدرات التي تُهّرب من أفغانستان إلى أوربا وتبادل المجرمين فضلا عن قضايا نزع السلاح ومكافحة الإرهاب وقد استحدث الجانبان آلية للحوار من خلال تخصيص يوم كل ستة اشهر لتبادل الآراء تشارك فيه إيران والدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوربي[12].

إضافة إلى ذلك عُقدت لقاءات وتحققت زيارات عديدة على مستوى وزراء ورؤساء بين إيران ودول الاتحاد لتعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها ومن أبرزها زيارة رئيس وزراء ايطاليا للجمهورية الإسلامية في حزيران /يونيو 1998 ، وأصبح بذلك أول رئيس وزراء في الاتحاد الأوربي يقوم بمثل هذه البادرة منذ زيارة رئيس الوزراء اليوناني في عام 1992 وقد اعتبر هذا الحدث بأنه أشارة إلى استعداد الاتحاد الأوربي بدأته ايطاليا لتعزيز الروابط الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه اختار الرئيس الإيراني خاتمي ايطاليا كوجهة لزيارته الرسمية الأولى إلى أوربا في آذار /مارس 1999.[13] وكان الهدف منها إزالة التوتر في السياسة الخارجية والسعي لتعميق حوار الحضارات وتنمية التعاون الاقتصادي بين إيران وايطاليا وأيضا"إختيرت ايطاليا أول دولة لسفر الرئيس الإيراني لعدة أسباب : اولهما ،أن علاقات إيران وايطاليا واجهت توترا اقل في السنوات السابقة على عكس علاقات إيران بسائر الدول الأوربية . وثانيهما :أن ايطاليا مهد أحدى الحضارات الكبرى (روما) وكما قيل أنفا أن هدف هذه الرحلة كان حوار الحضارات .وثالثا: أن لقاء البابا والحوار معه كان من أهداف هذه الرحلة أيضا.

وفي تشرين الأول /أكتوبر 1999 قام الرئيس خاتمي بزيارة فرنسا وكان الهدف منها تطوير العلاقات على المستويات كافة بين الدولتين لاسيما عقد اتفاقيات اقتصادية مختلفة وتبادلات ثقافية وألقى خاتمي خلال الزيارة خطابا مهما في اليونسكو دعا فيه إلى احترام (ثقافة السلام) كما شهدت لقاءه مع بعض رجال الأعمال بهدف جذب الاستثمارات الفرنسية في إطار تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة التي وضعها خاتمي في عام 1999[14].

وشهدت العلاقات الإيرانية – البريطانية محاولات جادة من طرفيها لتجاوز ميراث العداء الذي خلفته فتوى الأمام الخميني الخاصة بإهدار دم (سلمان رشدي) مؤلف كتاب (آيات شيطانية)، تبادلت الدولتان زيارات رفيعة المستوى أثبتت جدواها عندما أعلن الرئيس خاتمي خلال زيارته لنيويورك في افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 1998) أن إيران تعد هذه المسالة منتهية كليا[15] .وابلغ وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) نظيره البريطاني (روبن كوك) بان ((ليست لإيران أية نية ولاهي ستتخذ أي عمل مهما كان لتهديد حياة مؤلف كتاب

آيات شيطانية آو أي شخص مرتبط بعمله هذا ،ولاهي ستشجع آو تساعد أي شخص على القيام بذلك)).[16]

إلا أن العلاقات بين طهران ولندن سرعان ما شهدت انتكاسة في مطلع عام 2002 عندما رفضت طهران ترشيح (ديفيد ريداواي) سفيرا لبريطانيا لديها ، مما حدا ببريطانيا إلى تخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى طهران [17] .وهذا ما أكده المتحدث باسم الخارجية البريطانية بقوله: ((انه بدون وجود سفير لبريطانيا في إيران فان إمكانية أقامة العلاقات بين الدولتين على مستوى رفيع أضحت أمرا غير ممكن)).[18]

وبالنسبة للعلاقات الإيرانية – الألمانية ، كان الحدث الأهم الذي فرض نفسه عليها،هو تطورات قضية الألماني (هلموث هوفر)الذي كان قد حكم عليه بالإعدام في كانون الثاني/يناير 1998 بتهمة أقامة علاقة غير مشروعة مع سيدة إيرانية ثم الغي الحكم وأطلق سراحه قبل أن يعاد اعتقاله بتهمة التجسس ، وقد اعتبرت المانيا أن قضية هوفر سياسية لا جنائية ،مما أدى إلى إثارة جدل بين الطرفين. [19] بيد انه لم يمنع السير قدما في تطوير علاقاتهما الثنائية التي توجت بزيارة الرئيس خاتمي لألمانيا في شهر يوليو /تموز 2000 ،وحرص خلالها على التأكيد على أهمية تنمية العلاقات بين الدولتين ، بقوله:((أن التنمية السياسية في إيران ومشروعية الإصلاح بحاجة إلى دعم ومساندة دولية وألمانيا قادرة على أن تمارس دورا مؤثرا في دفع حركة الصلاح إلى الأمام بمساهمتها الاقتصادية في تحسين الوضع الاقتصادي في إيران من خلال تشجيع الاستثمار الألماني في بلاده)).[20]

وعلى صعيد اخر شهدت العلاقات الإيرانية – النمساوية تطورا ملموسا توج بالزيارة الناجحة التي قام بها الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) إلى النمسا بناءً على دعوة السيد توماس كاستيل) رئيس جمهورية النمسا في مطلع عام2000 وأسفرت الزيارة عن تعاون اقتصادي مثمر كان من ابرز نتائجه.[21]

- التعاون في مجال صناعة السياحة والاستفادة من خبرة النمسا في هذا المجال.
- إيجاد تسهيلات قانونية بهدف دعم الاستثمارات المشتركة.
- تعاون النمسا مع إيران في مجالات الصناعة والزراعة والصناعات الكيمياوية.
- التعاون في مجال التعليم الفني والحرفي وأعداد الخبرات.

- زيادة التعارف بين رجال الأعمال النمساويين ورجال الأعمال في إيران عن طريق المشاركة الفعالة للنمسا في معرض طهران الدولي.
- التعاون بين مصدري السجاد في النمسا ومنتجي السجاد في إيران وإقامة المؤتمرات حول السجاد الإيراني وبحث قضايا ومشكلات هذه الصناعة في فيينا.

وما أن الاتحاد الأوربي كان يعمل بمنطق أن دعم وتطوير العلاقات مع إيران لاسيما الاقتصادية منها سيعطيه القدرة على تغيير نمط سلوك الحكومة الإيرانية خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان ودعم مؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي ، لذا فقد نأى الأوروبيون بأنفسهم عن فكرة تغيير النظام السياسي الإيراني وليس نهجه التي طرحتها الإدارة الأمريكية ضمن سياق مشروعها الكبير لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط سواء أكانت بمبادرة من الداخل ،أي بدعم قوى داخلية ،أو بأيدي خارجية ،أي بالحرب المباشرة في أطار ستراتيجية (الدفاع الوقائي)أو(الحرب الاستباقية) الأمريكية* التي تبنتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001 وشهدنا تطبيقاتها بالاحتلال العسكري الأمريكي لأفغانستان والعراق ومن المرتقب أن تطال دولا أخرى في المنطقة ،ربما تعد إيران أقربها إلى ذلك . وهذا ما أتضح جليا في أواخر يناير/كانون الثاني 2002 عندما وضع الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) إيران مع العراق وكوريا الشمالية على لائحة دول (محور الشر)متهما إياها بتصدير الإرهاب والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، مضيفا : ((أن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة بتهديدنا بأكثر الأسلحة دمارا)).[22]

ان ما سبق لن يثن الاتحاد الأوربي عن التعبير عن موقفه الرافض للتهديدات والاستفزازات الأمريكية ضد إيران ، وذلك خلال اللقاء الذي عقد بين وزيري خارجية المانيا وايرلندا ووزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) على هامش زيارة الأخير للدولتين ، إذ أكد الوزيران على :((أن الاتحاد الأوربي لا يمكن أن يقبل هذه التهديدات ، ولا يعتبرها لصالح الأمن والاستقرار العالميين)) مؤكدين ((أهمية دور إيران الايجابي والبناء في أحلال الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم)).[23]

نلخص مما تقدم ، إلى أن التحول في ستراتيجية التعامل الأوربي إزاء إيران من (حوار ناقد) إلى (حوار شامل اوبناء) ليس تعديلا لغويا بسيطا في الأوراق الرسمية ،أنما هو تحول ملموس في الإدراك الأوربي لإيران ، فمن الظاهر أن الأوربيين استوعبوا أن لا فائدة من دوام توجيه أصابع الاتهام أمام الطرف الأخر ، وان التدخل في الشؤون الداخلية ليس مقبولا ، وانه

يجب احترام المواقف والآراء الإيرانية قبل تكوين تعاون مثمر ،لهذا تعدلت اللهجة التي كان يخاطب بها مسؤولون أوربيون زملاءهم في إيران ، حيث تستخدم الآن تعابير مثل (نأسف) أو (نقلق) في التصريحات والبيانات الأوربية بدلاً عن إدانة قرار قضائي أوأجراء أمني في إيران يتناقض مع المعايير الأوربية من دون أن تستخدم أسلوب التهديد أو اللهجة الحادة.

ثانياً:عوامل التقارب في العلاقات الإيرانية– الأوربية :

مما لاشك فيه أن هناك مصالح ورؤى مشتركة بين كل من إيران ودول الاتحاد الأوربي من شانها أن تدفع الطرفين للتقارب وتجاوز خلافاتهما، ومن ذلك :

1– استياء جميع الإطراف في (النظام الدولي الجديد)** من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة العالمية ، وخاصة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ، ومحاولة القوى الكبرى ،ومنها دول الاتحاد الأوربي ، تكوين مراكز قوى أخرى في العالم لتوازن الأحادية القطبية الأمريكية . وفي هذا السياق ،جاءت دعوة الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) إلى عالم متعدد الأقطاب يمارس فيه الاتحاد الأوربي دوراً موازناً للدور الأمريكي ، ويؤيده في هذا الاتجاه اغلب زعماء أوربا علاوة على الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين).[24]

وفي أطار هذه الجهود ابتعدت دول الاتحاد الأوربي عن سياسة عزل إيران التي تبنتها الإدارة الأمريكية وانتهجت سياسة مستقلة تناسب مصالحها . لذا لم يكن من المصادفة أن يتم اختيار باريس لتكون مسرحاً للمفاوضات الايرانية – الأوربية حول البرنامج النووي الإيراني.

وفي المقابل ، ومنذ ظهور الآثار المباشرة لأزمة الخليج الثانية عندما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة (النظام العالمي الجديد) استناداً إلى التفوق الأمريكي ،عارضت إيران هذه الفكرة وقاومتها، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عندما حل نظام سياسي دولي تميز بالقطبية الأحادية محل نظام القطبية الثنائية ، سعت إيران إلى التغلب عليه بدلاً من التكيف معه، وأفضل مثال على ذلك ، سعي إيران الحثيث لتكوين أحلاف مع أطراف دولية رئيسية لاسيما الصين ، أو على الأقل أقامة علاقات تعاون معها كما هي الحال مع أوربا[25]، سعيا إلى تخفيف الآثار السلبية للنفوذ الأمريكي على أمنها واقتصادها ، واملاً في أن تحول دون تعزيز قيام نظام عالمي أحادي القطبية يقوم على التفوق العسكري والسياسي الأمريكي.

2– تولي السيد (محمد خاتمي) الحكم في إيران (23 مايو/أيار 1997) ، وانتهاجه سياسة أصلاحية تصالحية على الصعيدين الداخلي والخارجي ،إذ سعى إلى أصلاح الصورة الدولية

لإيران عن طريق الحوار، وتعزيز الثقة بها ،والتزامه بسياسة نزع التوترات وتغليب التعاون على علاقات الصراع.[26]

وقد أدت سياسة (إزالة التوتر)في السياسة الخارجية إلى تقارب إيران والدول الأوربية الكبرى مثل ايطاليا وفرنسا والمانيا وبريطانيا ،وكانت هذه السياسة نابعة من حاجة إيران الاقتصادية الحقيقية للتعاون مع الدول الأوربية ، فلا شك أن الاقتصاد الإيراني تحمل أضرارا جسيمة بسبب التوتر في العلاقات الخارجية ، ولذلك كانت التنمية الاقتصادية في الدولة تستلزم تحسين العلاقات مع الدول الأخرى ،وهذا ما أكده رئيس المصرف المركزي الإيراني بقوله: ((أن القطاع الاقتصادي في الدولة يحتاج إلى إزالة التوتر في العلاقات الخارجية لتحقيق أهدافه ، فان حوالي 70% من الاقتصاد الإيراني تابع للتبادل الخارجي، و إذا لم تعمل سياسة إيران الخارجية على إزالة التوتر وعند حدوث مشكلة لبيع النفط أو الواردات الإيرانية ، سيواجه اقتصاد الدولة بأكمله ضائقة)).[27]

3- المصالح الاقتصادية: فإيران تحظى بأهمية اقتصادية خاصة بالنسبة لأوربا جاءت من خلال:

أ- كانت إيران دائما من المصادر الرئيسة لتأمين حاجة الاتحاد الأوربي من النفط الخام ،إذ تساهم بنحو (10 %) تقريبا من الواردات الأوربية ، واستبدال هذا المصدر لواردات النفط الأوربي ليس يسيراً . ومع الاهتمام بمعدل زيادة استهلاك النفط الخام في الاتحاد الأوربي وقلة المخزون النفطي في غرب أوربا ، يتوقع أن تكون إيران في القرن الحادي والعشرين احد المصادر المهمة لتزويد أوربا بالنفط، ويتعزز هذا الرأي إذا علمنا أن إيران تمتلك احتياطات ضخمة من النفط الخام بلغت (50,99) مليار برميل ، أو ما يعادل (3,9%)من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام عام 2001[28] .

ب- تمتلك إيران كميات كبيرة من احتياطي الغاز الطبيعي ، بلغ (0 ,002, 23) مليار متر مكعب ، أو ما يعادل (4, 14%) من الاحتياطي العالمي المؤكد عام 2001. [29] مما يؤهلها أن توفر جزءا من حاجة أوربا للغاز الطبيعي ، ويتعزز هذا الرأي إذا علمنا أن واردات الغاز الأوربية يتوقع أن ترتفع إلى (50) مليار متر مكعب عام 2015، وان هناك مشروع قيد التباحث بين إيران وشركات فرنسية وألمانية لتصدير الغاز الإيراني إلى أوربا ، حيث كانت إيران تخطط لمشروع كبير لتصدير غاز حقل فارس جنوبي الخليج إلى غرب أوربا الذي يحتاج إلى استثمار (11) مليار دولار، وفي إطار هذا المشروع تأمل شركة النفط الإيرانية أن تتمكن من تصدير (8) مليار

متر مكعب غاز طبيعي سنوياً إلى أوربا ابتداءا من عام 2005 ، وان تصل إلى (22) مليار متر مكعب خلال (10) سنوات[30].

ج- تحظى إيران بأهمية خاصة بالنسبة لأوربا ، نظرا لكونها أهم واكبر شريك تجاري لها ، فحسب معلومات المفوضية الأوربية لعام 2000، فان(40%) من الواردات الإجمالية لإيران تأتي من أوربا ، ويقابل ذلك أن (30 %) من الصادرات الإيرانية تذهب إلى دول الاتحاد ، ومنها (80%) نفطاً[31] . وتزداد أهمية السوق الإيرانية للصادرات الأوربية إذا علمنا الحجم الكبير لسكان إيران ، الذي بلغ (77929000) نسمة عام 2000، ويتوقع أن يصل إلى (87100000) نسمة عام 2010.[32] وقد أكد هذا التوجه (كريس باتن) مقرر العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوربي في حزيران /يونيو 2001،بقوله:((أن الاتحاد الأوربي هو أول شريك تجاري لإيران مرحبا بالجهود التي يبذلها الاتحاد لتنمية العلاقات مع هذا البلد))[33].

د- أن إيران انسب مسار لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى أوربا ، فمسار إيران اقصر بالنسبة لجميع المسارات ، واقل تكلفة من الناحية الاقتصادية ، ويزيد هذا الأمر من أهمية موقع إيران الجغرافي بالنسبة لأوربا، ويتعزز هذا الرأي إذا علمنا أن شركات الطاقة الأوربية العملاقة مثل توتال وبرتيش وبتروليوم وشل أعربوا عن رغبتهم في الاستثمار في مجال نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين عن طريق إيران ، وإنهم يتباحثون مع إيران في هذا الأمر ، وقد أعلنت هذه الشركات عن استعدادهم لتشكيل تجمع شركات لنقل نفط جمهورية أذربيجان وغازها عن طريق إيران ، وتظهر هذه الاستعدادات رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمرور خطوط أنابيب النفط والغاز من منطقة بحر قزوين عبر إيران .[34]

ومن جانبها تسعى إيران في تقاربها مع الاتحاد الأوربي إلى أيجاد متنفس من المشاكل الاقتصادية الخانقة التي تعانيها ، التي يمكن أن نوجز أبرزها بالاتي :

أ- جمود قطاع النفط والغاز رغم أهميته ، إذ انه يساهم بنحو(87,2%) من أجمالي الصادرات الإيرانية عام 2000 ، نظرا للمشكلات العديدة التي تواجهها صناعة استخراج النفط في إيران ، مثل قدم معظم المنشات النفطية الايرانية التي تعود للفترة (1930-1940) ، مما يتطلب من إيران جذب استثمارات أجنبية كبيرة لتحديثها ، وطبيعة التركيب الجيولوجي للحقول النفطية الايرانية الذي يسمح بتدفق الماء إلى الآبار النفطية ، مما أدى إلى تدني الضغط في هذه الآبار ، من حاجتها إلى منشات لفصل الماء ونزع الملح عن النفط والى حقن الآبار من اجل

رفع مستوى الضغط فيها ، والى وسائل اصطناعية لرفع الماء ، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة غير متاحة حالياً لإيران[35].

ب-ارتفاع معدلات البطالة في إيران من (14%)عام 1990 إلى (16,2%)عام 2000.[36] مما يوجب على الحكومة توفير ما يقارب مليون فرصة عمل سنويا ، في حين أنها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها ليس بمقدورها توفير سوى(200) ألف فرصة عمل فقط[37]. مما جعل المسؤولين الإيرانيين يدركون أن التعاون مع الاتحاد الأوربي أصبح أمرا ضروريا لجذب الاستثمارات الأوربية لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة في إيران ، مما يؤدي إلى استيعاب نسبة لا بأس بها من العمالة الإيرانية الفائضة.

ج- الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني بمؤشراتها المختلفة ، من قبيل عجز الميزانية من ثم زيادة معدلات التضخم من (9%) عام 1990 إلى (12,6%)عام 2000.وانخفاض معدل النمو الاقتصادي من (11,5%)عام 1990 إلى (5,8%)عام 2000[38]. وتراكم الدين الخارجي الذي ارتفع (9021)مليون دولار عام 1990 إلى (12200) مليون دولار عام 2000 [39].

د- العجز عن جذب الاستثمارات الخارجية ، فإيران ما تزال عاجزة عن جذب الاستثمارات لتعزيز اقتصادها الذي يعتمد على صادرات النفط بشكل أساسي، وقد بين هذا التوجه (مرهداد معتمدي) المسؤول في غرفة التجارة الإيرانية عندما صرح بان ((إيران جاءت في المرتبة (154) بين (160) دولة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في العالم ، ويكاد الاستثمار الخارجي يقتصر فقط على قطاع النفط والغاز)) .[40]

وفي سياق البحث عن القروض والاستثمارات يكمن جانب من تفسير التطور الايجابي ذي المضمون الاقتصادي في العلاقات الإيرانية – الأوربية في عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين.

وبما أن معظم المشكلات الاقتصادية في إيران مرتبطة بنقص الاستثمارات لذا فلا غرابة أن أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية على رأس اولويات الرئيس الإيراني (هاشمي رافسنجاني) خلال ولايتيه الأولى والثانية (1989-1997) ، واستمر هذا التوجه في عهد خلفه (محمد خاتمي)(1997-2005). وبقدر ما فرض عليهما السعي للاستثمار تحسين العلاقات السياسية لإيران بوجه عام ، ومع دول الاتحاد الأوربي بوجه خاص ، الجأتهما الحاجة للقروض إلى التنازل عن بعض مثاليات الثورة القاضية بعدم التعامل مع المؤسسات التمويلية الدولية الربوية،

وقد وضح هذا التوجه (محسن نوربخش) وزير المالية الإيراني ، بقوله :((أن بلاده تقبل سياسات صندوق النقد الدولي)).[41]

وسعياً منه لضمان تدفق رؤوس الأموال إلى إيران ، وافق مجلس الشورى الإيراني في تشرين الثاني /نوفمبر 1998 على مشروع قانون يقدم ضمانات لسلامة الاستثمارات الأجنبية في مناطق التجارة الحرة ، مما يخلق البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية الضرورية لاستقطاب رأس المال الأجنبي.[42]. وقد حدثت بعض التطورات المشجعة في هذا المجال ،إذ وقعت شركة النفط الفرنسية (توتال)اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية لتنمية حقل نفط (سيري) ، وقد وقعت الشركة في هذا الحقل النفطي حوالي (600) مليون دولار استثماراً مباشراً ، كما وقعت اتفاقية أخرى في عام 1999 مع شركة النفط الإيطالية (اينى) بالتعاون مع شركة (أيلف اكتين) الفرنسية لتنمية حقل (درود) النفطي ، وكان استثمار الشركتين في هذا المشروع (500)مليون دولار، ووقعت إيران في ابريل/ نيسان 1999 اتفاقية مع شركة (أيلف اكتين) وشركة (باوفالي) الكندية لتنمية حقل (بلال النفطي)أيضاً، وبلغت حجم الاستثمارات في هذا المشروع (300)مليون دولار .[43]

وبالإضافة إلى جذب الاستثمارات تسعى إيران من توطيد تعاونها مع الاتحاد الأوربي للحصول على دعمه في مساعيها الحثيثة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية منذ عام 1996 تحاول الانضمام إلى المنظمة بيد أن طلبها كان يقابله رفض المندوب الأمريكي لأسباب سياسية بحت وتدرك إيران جيدا أن عدم انضمامها لعضوية المنظمة سيفاقم من مشاكلها الاقتصادية ويزيدها سوءا ويقول (محمد شريعتمداري) وزير التجارة الإيرانية في هذا الصدد : ((أن الدول التي لا تقبل عضويتها في منظمة التجارة العالمية ستواجه قيودا ولن تستطيع أن يكون لها دور هام في التجارة العالمية)).[44]

4- الدواعي الأمنية للتقارب : تخشى دول الاتحاد الأوربي من مساعي الحكومة الإيرانية لاكتساب التكنولوجيا النووية العسكرية وتصنيع الصواريخ بعيدة المدى وزيادة قدراتها التسليحية .بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم هذه المعلومات ورقة للضغط على الحكومة الإيرانية ، ولتبرير خططها لإنشاء نظام الدفاع الصاروخي ، فان الأوربيين يحاولون الاستفادة من تقاربهم مع الحكومة الإيرانية لإقناعها بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل والاندماج في المجتمع الدولي .

ولذا فقد طرحت دول الاتحاد الأوربي– متمثلة ببريطانيا والمانيا وفرنسا – مبادرة في أكتوبر / تشرين الأول 2004 لحل الأزمة النووية الإيرانية وإيجاد نوع من المصالحة مع الإيرانيين ، تتركز أهم بنودها بالاتي:[45]

أ– على إيران ، وحتى الوصول إلى اتفاق طويل الأمد بينها وبين الاتحاد الأوربي أن تقوم بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم لفترة غير محددة .

ب–يعلن الاتحاد الأوربي عن استعداده لإعادة المفاوضات بشأن التعاون التجاري مع إيران إذا تم التعليق بالشكل الذي يطلبه. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوربي قد جمد هذا التعاون بعد أن أعلنت إيران استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم.

ج– يعلن الاتحاد الأوربي عن دعمه لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية .

د–سيتعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في إطار مكافحة الإرهاب وفقا للقوانين والقرارات الدولية . وستبقى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في نظر الأوربيين منظمة إرهابية .

هـ– سيتعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في مكافحتها لتهريب المخدرات .

كما أكدت الدول الأوربية الثلاث في مبادرتها بان الملف النووي الإيراني سيحال إلى مجلس الأمن الدولي إذا لم تعمل إيران وفقاً لالتزاماتها.

وفي بادرة غير مسبوقة أعلنت الإدارة الأمريكية (آذار/مارس 2005) موافقتها على أن تسقط اعتراضاتها على انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية وموافقتها على تصدير قطع غيار الطائرات المدنية إليها أيضاً ، كخطوات عملية لتعزيز الجهود الأوربية ولكي تتخلى إيران عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم .[46] بيد أنها أعلنت في الوقت نفسه على لسان نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) بان طهران إذا لم تتخل عن طموحاتها لإنتاج أسلحة نووية فان الولايات المتحدة ستقوم بإعمال أكثر قسوة.[47]

وفي المقابل ، ترفض إيران التخلي عن تخصيب اليورانيوم الذي تعتبره حقا سيادياً وتدعو الأوربيين إلى قبول حل وسط يسمح لهم بالإبقاء على برنامج التخصيب لكن الأوربيين متمسكون بوقف تخصيب البرنامج ، معتبرين ذلك ضمانا موضوعيا لكي لا تقدم إيران مستقبلاً على امتلاك أسلحة نووية. [48]

ورغم ذلك يعتقد الإيرانيون أن المفاوضات مع الأوربيين قد حققت هدفا مرحليا مهماً ، تمثل في استيعاب الضغوط الأمريكية بصدد هذه الأزمة ويفرغها من محتواها قدر الأمكان في ظل معطيات إقليمية ودولية بالغة الصعوبة وصولا إلى حالة من التهدئة اللازمة ، تتيح الفرصة للجانب الإيراني لالتقاط الأنفاس ، والتخلص من ضغط عامل الوقت ، وتعبئة مواردها وطاقاتها

المتاحة استعدادا لمرحلة تالية لهذه الأزمة، وهي مرحلة أما أن تصل إلى إغلاق هذا الملف من خلال قيام إيران بسد كل الثغرات التي يمكن للولايات المتحدة النفاذ منها لتصعيد الأزمة من جديد،أو أن يعاد فتح الملف من جديد بضغوط اشد ، ومخاطر أكثر اتساعا.

وفي المقابل ، فان الاتحاد الأوربي بتفاوضه مع إيران يسعى إلى أقناع الأخيرة بتقديم ضمانات موضوعية تتعلق بتخليها عن عمليات تخصيب اليورانيوم وإنتاج الأسلحة النووية مقابل حوافز تجارية واقتصادية أوربية مما يعبر عن مسؤوليتها باستمرار حواره(البناء) مع إيران ، وعن إصراره على أقامة علاقات جادة وطويلة الأجل والتوافق على وضع هذه العلاقات في أطار مؤسسي ثابت ومقنن ، وعلى صياغة أطار جديد للعلاقات الاقتصادية والسياسية في جميع الأمور والقضايا ، ومن ثم تتحمل أوربا مسؤولية صياغة شبكة ضمانات قوية تحول دون تحول إيران إلى اتجاهات عسكرية والضغط على الولايات المتحدة للبدء في التفاهم حول حل سلمي للمشكلة النووية الإيرانية ، بدلاً من الاملاءات وسياسة (الكيل بمكيالين) الأمريكية.

ثالثاً : إشكاليات العلاقات الإيرانية – الأوربية :

على الرغم من رغبة الطرفين الإيراني والأوربي في تفعيل التعاون الاقتصادي بينهما وزيادة وتيرته ، فان ثمة معوقات أمام تلك الرغبة، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

1- الموقف الأمريكي المعارض للتقارب الإيراني الأوربي:

مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض بقوة أي تقارب إيراني أوربي، ولعل هذا يتضح في تصريحات الناطق بأسم وزارة الخارجية الأمريكية (ريتشارد باوتشر) الذي أجرى مفاوضات مع الأوربيين حول علاقاتهم مع إيران ، وصرح قائلاً : ((وفق لما نفهمه فان أي مبادرة اقتصادية لمصلحة إيران ينبغي أن تكون مرتبطة بتحسين تصرف هذا البلد في مجالات عدة في مقدمتها ، دعم إيران للإرهاب ، ومعارضتها عملية السلام في الشرق الأوسط ، وجهودها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وعدم احترام حقوق الإنسان)).[49]

بيد أن هذا الموقف الأمريكي قد لا يعني الكثير بالنسبة لأوربا ، التي بادرت باختراق القانون الأمريكي الذي يتيح فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تمارس بعض الأنشطة في إيران ، وخاصة الشركات النفطية حيث يأتي هذا الموقف الأوربي انطلاقا من المصالح الاقتصادية مع إيران . [50] ونشير هنا إلى تصريح وزير الخارجية الألماني السابق (كلاوس

كينكل) في هذا الشأن الذي أوضح انه من الأفضل الاستمرار بسياسة الحوار مع إيران بدلا من العمل على إنهاء كل العقود معها وفرض عقوبات عليها والسعي إلى عزلها ، وأضاف أن دول الاتحاد الأوربي في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 22 حزيران /يونيو 1996 في ايطاليا عبرت عن قلقها الشديد واحتفظت بحقها في الرد على الولايات المتحدة حفاظاً على المصالح الأوربية في إيران .[51]

2- قضية حقوق الإنسان:

على الرغم من عدم إشارة دول الاتحاد الأوربي إلى القضايا السياسية بين الجانبين ضمن توجههم لتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري مع طهران ، إلا أن قضية حقوق الإنسان واختلاف رؤية الطرفين لها يمكن أن تطفو إلى السطح مجددا ، حيث يثير الاتحاد الأوربي تلك القضية من آن لآخر0 ففي عام 2000 وعقب صدور تقرير لجنة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عبر الاتحاد الأوربي عن قلقه إزاء ما وصفه بالانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في إيران مشيرا إلى عمليات إعدام وحالات تعذيب ومعاملة قاسية ولا إنسانية وعدم وجود إجراءات قانونية منظمة.[52]

وقد انعكست الانتقادات الأوربية المتكررة لسجل حقوق الإنسان في إيران بظلالها السلبية على زيارة كانت مقررة (لخافيير سولانا) الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي لطهران في يناير /كانون الثاني 2004 ، التي أُرجئت مرارا حتى ألغيت نظرا لانتقاده الشديد لسجل حقوق الإنسان في إيران وطموحاتها النووية واحتجاج الحكومة الإيرانية على ذلك باعتباره تدخلا في شؤونهم الداخلية [53].

بيد أن طهران تسعى من جانبها لإيضاح موقفها من خلال كل اللقاءات الأوربية ، فخلال زيارته لألمانيا في العاشر من يوليو/تموز 2000 دعا الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي) الذين يأخذون على بلاده انتهاكات حقوق الإنسان التحلي بالصبر ، قائلاً : ((أن إيران تشهد تجربة جديدة للديمقراطية ، وان هذه التجربة الخاصة التي تقوم بها تشكل رابطا بين الحرية والديمقراطية من جهة ، وبين الأسس الروحية والخلقية للمجتمع من جهة ثانية)) مؤكدا ((أن كل شعب له الحق في أن يصوغ مفهومه الخاص بحقوق الإنسان مستندا في ذلك إلى ثقافته وتاريخه)) ، وأشار إلى ((أن ثمة دول تسعى بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية إلى فرض تفسيرها الخاص لحقوق الإنسان على جميع الأجناس الإنسانية الأخرى ، وهذا الأمر يتناقض مع مفهوم حقوق الإنسان كما يطالب به الغرب)) [54].

3- المعارضة الإيرانية في بعض الدول الأوربية:

تظل قضية وجود منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة على أراضي بعض الدول الأوربية ، احد أهم معوقات تطوير العلاقات بين الطرفين ، وقد أتضح ذلك جلياً خلال زيارة الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي) أنفة الذكر لألمانيا التي خلت تماماً من أية لقاءات جماهيرية لخاتمي ،وعدم توجيهه أية خطابات للجمهور تحسبا لاحتمال قيام تظاهرات ينظمها المعارضون الإيرانيون خاصة أعضاء منظمة مجاهدي خلق ، وهم الذين عملوا على إثارة الاضطرابات أثناء زيارة خاتمي لكل من روما وباريس ، وقامت السلطات الألمانية تحسبا لهذا الأمر بإبعاد معارضين إيرانيين كانوا يريدون التظاهر احتجاجا على الزيارة ، كما طلبت من آخرين التوجه يوميا إلى مراكز الشرطة خلال زيارة خاتمي لعدم إلحاق الضرر بالعلاقات بين المانيا وإيران.[55]

ومن جهتها ، صعدت إيران من لهجتها الانتقادية للدول الأوربية التي تحتضن المعارضة الإيرانية على أراضيها وفي مقدمتها المانيا ، فقد جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني السابق (كمال خرازي)،قوله: ((انه إذا كانت المانيا جادة فعلا في مكافحة الإرهاب فعليها ألا تسمح لهولاء الإرهابيين – منظمة مجاهدي خلق– بالعمل على أراضيها)).[56]

ولعل الإشارة إلى الأحكام القضائية التي صدرت ضد ثمانية من المثقفين والإصلاحيين الإيرانيين ممن شاركوا في مؤتمر ببرلين في 7 نيسان /ابريل 2000 تؤكد أن هنالك قضايا شائكة ما تزال محل جدل بين الجانبين ، إذ عقد حزب الخضر بألمانيا هذا المؤتمر واستضاف شخصيات إيرانية وتناول مستقبل الحركة الإصلاحية في إيران ، كما تعرض لأساسيات النظام خصوصا ولاية الفقيه والحجاب ، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الإيرانية(مؤامرة ضد النظام) وتدخلا سافرا في شؤونها الداخلية ، وقد أدى هذا المؤثر إلى تأجيل زيارة المستشار الألماني لإيران التي كانت مقررة آنذاك.[57]

4– الموقف من الصراع العربي– الإسرائيلي:

لمدة طويلة ظل الموقف الإيراني من الصراع العربي– الإسرائيلي احد أسباب التنافر في العلاقات الإيرانية – الأوربية ، فأثناء استقباله(ياسر عرفات) في طهرانَ صّرحَ (هاشمي رافسنجاني) رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أن ((موقف إيران ما يزال على حاله دون أي تغيير تجاه عملية التسوية، وإننا نعتقد أن الطريق الوحيد هو طريق المقاومة والمواجهة ، والتي بدونها لن تصل المفاوضات إلى نتيجة))[58].

هذا الموقف الإيراني الرسمي يتعارض مع الشروط التي وضعها الاتحاد الأوربي للتطبيع التام مع إيران ، التي تأتي في مقدمتها الاعتراف رسميا بإسرائيل ، ووقف الدعم المادي والتسليحي أو المعنوي للحركات والتنظيمات المناهضة لعملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط ، كتنظيم (حزب الله) في لبنان والحركات الإسلامية الفلسطينية التي نهضت بالمقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي وتحديدا حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومنظمة الجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى.[59]

وعلى الرغم من وجود هذه الفجوة بين الموقفين الإيراني والأوربي، فان السياسات الإيرانية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية التسوية لا تخلو من واقعية يحكمها مبدأ الممكن لا مبدأ الواجب ، ونستطيع أن نحصي في هذا السياق جملة من القرائن الدالة على نهج إيران سياسة مرحلية براغماتية وغير عقائدية ، في مسألتي الصراع والتسوية لعل أهمها تراجع في شدة اللهجة الإيرانية الرافضة للتسوية السلمية حلا للصراع، الذي تمثل في تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (حميد رضا اصفي) بشان أمكانية القبول بدولة (إسرائيلية) إلى جانب دولة فلسطينية[60]. وتزامن ذلك مع تصريح الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي) بان الحل الأساس لازمة الشرق الأوسط وعودة الهدوء للمنطقة يكمن في عودة جميع الفلسطينيين الحقيقيين بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود ليتخذوا القرار بشأن دولتهم المستقبلية وان دعمنا للجماعات الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى هو دعم معنوي ، ونحن لا نقدم دعما سياسياً مباشراً أو تسليحاً لأية جهة كانت.[61]

رابعاً : مستقبل العلاقات الإيرانية –الأوربية :

أي مستقبل لعلاقات إيران الخارجية ؟ سؤال أثير قبل تسعة أعوام بمناسبة فوز(محمد خاتمي) بانتخابات الرئاسة الإيرانية التي أجريت في 13 أيار/مايو 1997 بما يزيد عن (20) مليون صوت ، أي بنسبة (69%)من إجمالي أصوات الناخبين[62].وبحديثه عن مباديء جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية ارتكزت على ثلاثة محاور:[63]

1–الحفاظ على الكرامة وتحري الحكمة والتعقل.

2–انفراج في العلاقات الخارجية .

3–الحوار بين الحضارات.

وكان أهم هذه المباديء هي سياسة (الانفراج) التي تحتوي في طياتها على المبدأين الآخرين ، والمقصود بسياسة الانفراج هي العمل على ترسيخ إجراءات بناء الثقة وإزالة التوتر

بين إيران والدول الأخرى في محيطها الإقليمي والدولي وتجنب أي شكل من أشكال المواجهة والخلاف معها، وهو ما يعني أدراك الواقع السياسي الدولي ومحاولة الحفاظ على الأمن والمصالح القومية من خلال نظرة واقعية .

وفي إجابة عن هذا السؤال ، برز – كما هي العادة في التعامل مع الظواهر الإيرانية – اتجاهان متناقضان : الأول ، رأى أن رئاسة خاتمي تمثل تغيرا في الأسلوب وليس تغيرا في النظام ولا في سياساته،وزاد فوصف انتخاب خاتمي بأنه ((انتقال عادي للسلطة)) ودليله أن الرئيس الجديد أعلن فور انتخابه أن رؤية الإمام الخميني ومفهوم ولاية الفقيه يشكلان أساس النظام السياسي والمدني في إيران ، وان هدفه هو ((حماية قيم الثورة)) [64] . والثاني ، وجد أن خاتمي ادخل تعديلاً فعلياً على السياسة الخارجية الإيرانية ، التي أخذت تحبو شيئاً فشيئا نحو الاعتدال والبراغماتية وتغليب المصلحة على المبادئ الأيديولوجية. [65]

وإذا حاولنا هنا أن نتصدى للسؤال السابق لكن بعد تطويعه ليتناسب مع الهدف من البحث بحيث يكون السؤال :أي مستقبل للعلاقات الإيرانية – الأوربية ؟

أنني أتصور أن نقطة البداية هي مراجعة حصيلة ما تحقق خلال الولايتين الأولى والثانية للرئيس الإيراني (محمد خاتمي)(1997– 2000) و(2001–2005) حتى يمكن معرفة الحدود التي وصلت إليها هذه العلاقات ليسهل علينا استشرافها مستقبلاً.

وكما أوضحت الصفحات السابقة ، فان العلاقات الإيرانية – الأوربية شهدت تطورا ملموسا في ظل رئاسة خاتمي ، وهو تطور نلمسه ونتحقق منه عند مقارنة هذه العلاقات في منتصف التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين بنفسها في الثمانينات من القرن الماضي. وان جزءاً من هذا التطور يرتبط بالنهج التصالحي الذي يمثله خاتمي ويعبر عنه بينما يرتبط جزءا آخر بسياسة الدولة ، وإيران دولة كبيرة لها تقاليدها الخاصة في مجال السياسة الخارجية. وقد رأت إيران من حيث هي دولة أن الظروف الخارجية والداخلية في مطلع التسعينيات تسهل أن لم تفرض عليها التقارب والانفتاح على العالم عموما ، وأوربا خصوصا، وهو ما حدث.

وقد اعتمد النظام الإيراني في تقاربه مع الدول الأوربية أسلوب (المبادأة) ، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد ، يقول الرئيس خاتمي في هذا الصدد :((أن إيران ليست في حرب مع أية دولة ، وتؤمن أن تعاونها

مع دول العالم يحقق أمنها ومصالح شعبها ويضمن مستقبلها)). [66] وهذا يعني أن إيران حريصة على هذا التقارب وقد خططت له على المدى القريب والمتوسط والبعيد ، ووضعت في خططها الاحتمالات كافة معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول ، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال ، و امكانات الفقه السياسي المساعدة ، وهذا يعني أيضا عدم وجود احتمال للتراجع ، كما يشير ذلك إلى أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران في المنطقة أو في غيرها أو حتى داخل إيران قبل الثورة أو بعد قيامها.

وفي الوقت نفسه ، فان سياسة إيران الخارجية أخذت تتطابق مع اولوياتها الاقتصادية ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أطلاق إيران خططها الخمسية للتنمية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب العراقية – الإيرانية ولازمتها الاقتصادية المستمرة ، وبهذه الطريقة أثرت الضرورات الاقتصادية – الحاجة إلى رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية والروابط الاقتصادية وتنوع الاقتصاد وغير ذلك – في السياسة الخارجية . وهكذا يبدو أن علاقة تكافلية تطورت بين الضرورة الاقتصادية وسياسة إيران الخارجية ، ويمكن ملاحظة الظاهرة الرئيسة لهذه العلاقة التكافلية في التغير المسلكي تجاه اعتدال طهران وسياستها الواقعية تجاه الدول الأوربية.

وحاولت طهران جاهدة منذ أواسط التسعينات ، وعلى وجه التحديد منذ عام 1997 ، ترميم جسورها الدبلوماسية والسياسية مع دول العالم عامة والأوربية منها بشكل خاص ، من اجل تعزيز اقتصادها وخلق ظروف للازدهار . وجعلت إدارة الرئيس خاتمي بطرق عديدة من علل إيران الاقتصادية لتحاجج من اجل مزيد من إصلاحات سياسية جذرية وفتح كل قطاعات الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي . ومن الأكيد وبناء على الدلائل والمؤشرات المتوفرة أن نستخلص بأمانة أن خاتمي أسس بثبات الاعتدال و(الحوار) كمبدأين رئيسين في سياسة إيران الخارجية.

وفي المقابل ، تدرك دول الاتحاد الأوربي جيدا أهمية الموقع الجغرافي لإيران باعتباره الجسر البري الذي يربط المستودعين الأساسيين لتوفير الطاقة للعالم في القرن الحادي والعشرين ، أي منطقة الخليج العربي ومنطقة قزوين – أسيا الوسطى ، بمعنى آخر ، لو قدر أن ترتبط المنطقتان ارتباطا جغرافيا ، فان هذا الارتباط لا يمكن أن يتم واقعياً ألا عن طريق إيران ، كذلك تعد إيران بحكم موقعها الجغرافي المتميز – المنفذ الأرخص لنقل نفط الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي السابق في منطقة قزوين – آسيا الوسطى ،خاصة أن البدائل الأخرى لنقل نفط هذه الدول كانت أما غير اقتصادية أو غير مقبولة سياسيا.[67] هذا فضلا عن ما تملكه إيران أصلا من موارد ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي.

وبما أن منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى منطقة بحر قزوين يتوقع أن يكون لها دور جيوبولتيكي واستراتيجي بالغ الأهمية في ظل النظام الدولي الجديد القائم على هيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) ، حتى أن البعض لم يبالغ بوصفهما((الجائزة الاستراتيجية الأهم))[68]. لذا فان التحكم الاستراتيجي في هاتين المنطقتين الغنيتين بالنفط لا يخدم فقط في ربط دول الاتحاد الأوربي واليابان بفلك الولايات المتحدة في أطار استراتيجية شراكة بقيادة الأخيرة ، بل يتيح لها قدرة استخدام النفط كسلاح لكبح جماح أندادها (الصين وروسيا الاتحادية) وحتى حلفائها إذا ما تحولوا إلى خصوم في المستقبل.

وبعبارة أخرى ، يمكن القول أن السيطرة الأمريكية على نفط منطقتي الخليج – بحر قزوين تمكن هذه الدولة من مواصلة هيمنتها على حلفائها السابقين،ناهيك عن استمرارها في قطع الطريق على خصومها التقليديين وربما القادمين من تحقيق درجات تنافسية تضر مصالحها على المدى القريب والبعيد.

وقد وضّح هذا التوجه وزير الدفاع الفرنسي السابق (أندريه جيرو) وأستاذ مادة جيوبولتيك الطاقة في كتابه الذي أصدره تحت عنوان (جيوبولتيكيا النفط والغاز)،بقوله :((أن النفط والغاز هما المركز الحقيقي للعالم ، ومن يسيطر عليهما يسيطر على العالم)).[69]وعليه ، قد يأتي التقارب الأوربي من إيران في إطار استراتيجية (الحوار الناقد) ومن ثم (الحوار الشامل) كخطوة أولى في إطار استراتيجية أوربية مضادة لمشروع الهيمنة الأمريكية المطلقة على موارد الطاقة في العالم ، ويتعزز هذا الرأي إذا علمنا أن إيران تساهم بنسبة لا بأس بها من واردات الاتحاد الأوربي من النفط الخام ، وان الاستعاضة عنها بمصدر أخر بديل يعد من الأمر بصعوبة.

ليس هذا فحسب ، بل تأتي الجوانب الأمنية والاستراتيجية لتمارس دورا مؤثرا في التقارب الإيراني الأوربي ، فالولايات المتحدة الأمريكية ومنذ انفرادها في الهيمنة الأحادية على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أخذت تكثف ضغوطها على إيران ، وكانت الاستراتيجية المختارة تعتمد على عزل إيران دبلوماسيا، ثم فرض عقوبات اقتصادية عليها ، وأخيرا اللعب على وتر الغضب الجماهيري بالإضافة إلى إثارة البلبلة بنية الإطاحة بالنظام الإسلامي.[70] واستندت الإدارة الأمريكية في ذلك على مبررات عدة ، كان أبرزها مساعي إيران الحثيثة

للحصول على أسلحة الدمار الشامل لتهديد جيرانها ، بمن فيهم (إسرائيل) بشكل أساسي، منتهكة بذلك اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها.[71]

وعليه، فان إيران تراهن على الموقف الأوربي للحيلولة من دون نقل ملفها النووي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي تمهيدا لفرض عقوبات عليها قد تتراوح بين القيود الاقتصادية إلى المواجهة العسكرية ، ويتعزز هذا الرأي إذا علمنا أن الدول الأوربية انتهجت سياسة تختلف كليا عن الولايات المتحدة ، فقد اتسمت بالصبر والمرونة والتعقل في اغلب الأحيان ، وذلك انطلاقاً من الثوابت العامة للدول الأوربية المتمثلة في حل النزاعات المستحكمة بين دول العالم عبر الحوار والمفاوضات بعيدا عن مبدأ الاحتكام إلى القوة والتدخلات العسكرية.[72]أضف إلى ذلك ، أن سياسة الاتحاد الأوربي لا تخضع إلى المبدأ القائل بأن السياسة هي التي تحرك الاقتصاد وإنما على العكس من ذلك فان الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة ، فوجود علاقات تجارية واقتصادية متطورة بين إيران والدول الأوربية جعلت الأخيرة ، وفي كثير من الأحيان ، تلوذ بالصمت حيال ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان في إيران ولم يقتصر التحرك الأوربي على ذلك فحسب وإنما سعت للشروع في أجراء محادثات تجارية وسياسية على أعلى المستويات مع إيران وان مثل هذه الخطوة من شأنها أن تتقاطع مع السياسة الأمريكية الهادفة إلى محاصرة إيران وعزلها سياسيا واقتصاديا .

وبناءً على ما تقدم ، فان أي تطور مرتقب في العلاقات الإيرانية – الأوربية سيظل مرهونا بأمرين : اولهما قدرة الطرفين على تجاوز خلافاتهما بشان قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان . وثانيهما: التصدي لمحاولات تخريب تلك العلاقات سواء من جانب (إسرائيل) أو الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى دوما لتقليل الدور الأوربي في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام.

الخاتمــة:

يقودنا التحليل السابق إلى النتائج الأساسية الآتية:

1. لم يتلاءم النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مع امن إيران ومصالحها الاقتصادية فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى خفض الأهمية الاستراتيجية لإيران على نطاق واسع بصفتها اكبر حاجز يفصل بين الاتحاد السوفيتي وحقول نفط منطقة الخليج العربي ، ومن ثم إلى زوال الحاجة لدى الإطراف الدولية والإقليمية إلى وضع أي اعتبار خاص لإيران . وفي المقابل ، فان الاتحاد الأوربي ، ولاسيما الدول الفاعلة فيه كألمانيا وفرنسا ، لم تقبل بالنظرية الأمريكية للنظام الدولي الجديد والادعاءات الأمريكية حول عالم أحادي القطبية ، مما أدى إلى نشوء نزاع اشمل واهم حول الدور الاستراتيجي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على المستوى الدولي . لذا قد يأتي الدعم الأوربي لمواقف بعض الدول المناهضة

للولايات المتحدة ، كإيران في إطار رغبة دول الاتحاد للعب دورا موازنا للدور الأمريكي في ظل عالم متعدد الأقطاب.

2. تعاني إيران من تحدٍ جيوبولتيكي خطير، متمثل في الأزمة الاقتصادية الخانقة. وليس خافياً، أن إيران تعاني من ارتفاع معدلات البطالة ، وعجز الميزانية العامة ومن ثمّ زيادة معدلات التضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتراكم الدين الخارجي ، الذي يعود في معظمه إلى الدول الأوربية واليابان ، وهذا ما يفسر في جانب منه مساعي إيران الحثيثة لتحسين علاقاتها مع أوربا على أمل أن تكون الدول الأوربية أكثر استجابة ومرونة معها فيما يتعلق بتسديد ديونها وربما تقدم لها قروض أضافية واستثمارات قد تعينها في تفادي أسوأ العواقب التي يمكن أن تنتج عن مصاعبها الاقتصادية الحالية ،وبخاصة الخطر المتزايد لاحتمالات انفجار اجتماعي وسياسي.

3. أن القيود الاقتصادية التي فرضت على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كانت سببا رئيسيا في رغبة إيران لتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوربي ،خاصة بعد ما أوقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها تصدير التكنولوجيا المتقدمة لإيران ، مما أدى إلى وجود صعوبات في الحصول عليها ،وهذه التكنولوجيا تعتمد عليها إيران بشكل رئيس في تنمية اقتصادها.

4. ثمة خاصية أخرى في العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد الأوربي ، وهي دور الطاقة في هذه العلاقات من ناحية الكم والكيف، واوربا كما نعلم من أهم المستوردين الرئيسين للنفط الخام والغاز الطبيعي المصدر من منطقة الشرق الأوسط .وفي المقابل ، فان إيران هي ثالث مصدر للنفط الخام على مستوى العالم وثاني دولة عالمياً في احتياطي الغاز الطبيعي، لذا تحظى بأهمية سياسية واقتصادية تؤكد على استمرار الطاقة كمحور مهم في مسار العلاقات الإيرانية – الأوربية.

5. يربط الاتحاد الأوربي خطوات تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني باستمرارية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية في إيران ، وفي حال الاستمرار فيها يرغب الاتحاد الأوربي في توسيع التعاون في مجالات تهم الجانبين مثل مكافحة المخدرات ومشكلة

اللاجئين والبيئة..،كما انه يسعى إلى تطوير أطار لتبادل الآراء حول مسائل حيوية مثل الأسلحة النووية ، والأمن الإقليمي ، وحقوق الإنسان ..، علما أن الكثير من هذه المقترحات يناسب المصالح الإيرانية فحكومة طهران راغبة في تطوير بلادها وهي بحاجة إلى دعم

اقتصادي وفني ودعم الإصلاحات الداخلية من جانب دول الاتحاد وتسعى للاندماج في المجتمع الدولي من خلال الدخول أليه أولا عبر البوابة الأوربية الواسعة . ويبدو بالمقابل أن الاتحاد الأوربي يدرك تماما الدور المطلوب منه عالميا ويدرك مصالحه الحيوية ، خاصة في المناطق الحساسة من العالم ، ولهذا يسعى لصياغة سياسة خارجية موحدة مستقلة ، تتميز عن السياسة الأمريكية التي تخدم مصالحها الذاتية ، ولكن ضمن سياق لا ينطوي على مواجهة مباشرة مع السياسة الأمريكية في العالم.

هوامش البحث ومراجعه:

1- في 12 شباط 1989 أصدر الإمام الخميني فتوى بإهدار دم الكاتب الهندي الأصل البريطاني الجنسية (سلمان رشدي)،جاء فيها: ((إنني أعلن لجميع المسلمين الغيارى في العالم أن مؤلف كتاب (آيات الشيطانية) سلمان رشدي الذي كتبه وطبعه ضد الإسلام وضد النبي(صلى الله عليه وسلم)،وضد القرآن ، وكذلك جميع ناشري هذا الكتاب المطلعين على محتواه ،محكومون بالإعدام)). للتفاصيل ينظر: ابراهيم المغازي ، الإيرانيون وقضية سلمان رشدي،الملف الإيراني، العدد(7)،مركز بحوث الشرق الأوسط،جامعة عين شمس،القاهرة،1997 ،ص69-90.

2- بخصوص هذه الرؤية ،ينظر:
Samuel P. Huntington ,The Lonely Super Power, Foreign Affairs,Vol.78,no.2,March-April 1999,Pp.35-49.

3- مختارات إيرانية،السنة الأولى ،العدد (10)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة،مايو 2001،ص47.

4- روزماري هوليس ،أوربا وامن الخليج:المنافسة التجارية،في :أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين ،الطبعة الأولى مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبوظبي،1998،ص12.

5- مثنى حمدي توفيق الثويني،العلاقات الأمريكية – الإيرانية للمدة 1989-1999 ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،1999،ص175.

6- كاظم هاشم نعمة،المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي،مجلة المستقبل العربي،العدد(195) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1995،ص32.

7- خالد محمود،الحالة الإيرانية تتحدى بنعومة منطق الحرب الدائمة،صحيفة البيان،الملف السياسي، في 5فبراير 2004.

8-

8-إسلام عبد الله،هزيمة(داماتو)في إيران ،شؤون سياسية،إسلام اون لاين.نت،في 2003/5/8.
9- صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ،شركة أبوظبي للطباعة والنشر ،أبوظبي،2002 ،ملحق(10/5)،ص288.
10- نيفين عبد المنعم مسعد،العرب وإيران،في :حال الأمة العربية ،المؤتمر القومي العربي الثامن:الوثائق.القرارات،البيانات،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،نيسان1998 ،ص238.
11- فهد مزبان خزار الخزار،توجهات إيران نحو أقطار المشرق العربي- دراسة في الجغرافية السياسية ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة ،2001 ص248.
12- مختارات إيرانية،العدد(26)،القاهرة،سبتمبر/ أيلول 2002.(انترنت).
13- روزماري هوليس،إيران :العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل،مجلة المستقبل العربي ،العدد (258)،بيروت،2000،ص173.
14- نيفين عبد المنعم مسعد،العرب وإيران،في :حال الأمة العربية،المؤتمر القومي العربي العاشر:الوثائق.القرارات .البيانات،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،نيسان 2000 ،ص228.
15- روزماري هوليس ،إيران :العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل ،مصدر سابق،ص174.
16-Adam Tarock,Iran-Western Europe:Relations On The Mend,British Gournal Of Middle Eastern Studies,Vol.26,No.1,May 1999,P.60.
17- صحيفة الأهرام،السنة (126)،العدد(42038)،القاهرة،في 10 يناير 2002.
18- عبد الكريم حميد بريهي،نبيل جعفر عبد الرضا،فهد مزبان خزار،يوسف علي عبد ،التقرير الستراتيجي لإيران،الطبعة الأولى،مركز الدراسات الإيرانية،جامعة البصرة ،2002،ص103.
19- نيفين عبد المنعم مسعد،العرب وإيران في :المؤتمر القومي العربي العاشر،مصدر سابق،ص229.
20- مختارات إيرانية،العدد(26)،المصدر السابق.

21- صحيفة نوروز (اليوم الجديد)،طهران،2002/3/11 ،في مختارات إيرانية،السنة الثانية العدد (23)،القاهرة،يونيو 2002،ص48.

*هي ستراتيجية تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001،تعطيها الحق عندما تشعر بالخطر في ضرب من تشاء وقت تشاء وبالتهمة التي تراها مناسبة وخارج نطاق الشرعية الدولية .ينظر :إبراهيم غرايبة،الدفاع الوقائي...ستراتيجية أمريكية جديدة للأمن موقع الجزيرة نت،الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)،في 2002/11/20.

22- ادمون غريب ،الولايات المتحدة والخليج العربي 2002-2003،في :التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002-2003،الطبعة الأولى ،وحدة الدراسات،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة ،فبراير 2003،ص140.

23- صحيفة الوفاق (صحيفة إيران الدولية)،السنة الخامسة،العدد(1322)،طهران،في 2002/3/4،ص2.

**يذهب البعض إلى أن ما يقال له(نظام عالمي جديد)لا يملك أيا من صفاته ،فهو ليس نظاما لأنه لم يكن أكثر من إطار لتنظيم عملية انهيار الكتلة الشرقية وضبط أثار هذا الانهيار،وهو ليس عالميا لان هناك ازدواجية تميز تعامله مع قضاياه،وهو ليس بجديد لأنه لم يحقق الانتقال من عصر (المواجهة) إلى عصر(التعاون) بل أن لحظة تدشينه اقترنت بإعلان الحرب على العراق.(للتفاصيل ،ينظر:محمد سيد احمد ،حول إشكالية النظام الدولي الجديد،السياسة الدولية،العدد(104)،القاهرة،ابريل 1991 ،ص25-26).

بينما يذهب البعض الأخر إلى أثبات وجود(نظام عالمي جديد) يملك آلياته ومؤسساته ،وتحدد قيمه على أساس من التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.(للتفاصيل ينظر:نيفين عبد المنعم مسعد،اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (1989-1993)،في :العلاقات العربية الإيرانية ،الطبعة الأولى،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،1993،ص402).

24-Dilip Hiro,Iran's Nuclear Issue,Common Dreams,3December 2004.

25- شيرين هنتر،إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين :الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية ،العدد(38)،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبوظبي ،2001 ص24-25.

26- حامد محمود،إيران والأزمة العراقية :معارضة سياسية وحياد عسكري ،شؤون سياسية إسلام اون لاين.نت،في 2003/3/5.

27- مختارات إيرانية،العدد(10)،مصدر سابق،ص45.

28- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مصدر سابق،ملحق (11/5)،ص289.

29- المصدر نفسه،ص289.

30- للتفاصيل ينظر:علي رحماني ،أوربا والأمن القومي الإيراني ،مجلة رؤية وتحليل (ديدكاهها وتحليلها) ،العدد (143)،يناير 2001 ،في :مختارات إيرانية ،السنة الأولى العدد(10)،القاهرة ،مايو 2001،ص41-42.

31- رائدة شبيب ،إيران والاتحاد الأوربي .أفاق جديدة لعلاقات مستقبلية،شؤون سياسية ،موقع إسلام اون لاين.نت ،في 2001/6/6.

32- U.N.World Population Prospects,The 1993 Revision,Newyork,1993,P.502.

ينظر كذلك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(Undp)،تقرير التنمية البشرية لعام 2001،نيويورك،2001،ص155.

33- صحيفة الوفاق (صحيفة إيران الدولية)،السنة الرابعة ،العدد (1106)،في 13 حزيران 2001،ص1.

34- شيرين هنتر،مصدر سابق ،ص73.

35- عبد الكريم حميد بريهي وآخرون،التقرير الستراتيجي لإيران ، مصدر سابق ص52-53.

36- صحيفة رسالت (الرسالة)،الأداء الاقتصادي لحكومة خاتمي في الميزان ،طهران يوليو 2001،في :مختارات إيرانية ،السنة (2)،العدد (13) ،القاهرة،أب 2001،ص17.

37- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت ،فرصة ثانية للإصلاح في إيران – خاتمي ولاية جديدة وتحديات قديمة ،صحيفة البيان ،دبي،في 29 آب 2001 (انترنت).

38- فهد مزبان خزار الخزار ،اثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الإيرانية –السعودية أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ،جامعة البصرة ،2004،ص97.

39-وحدة الدراسات ،التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001،الطبعة الأولى،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر،الشارقة،فبراير 2001،ص282.

40- نقلاً عن:المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت ،فرصة ثانية للإصلاح في إيران ...،المصدر السابق.

41- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،التقرير الاستراتيجي العربي 1989،القاهرة ،1990،ص152.

42- شيرين هنتر ،مصدر سابق،ص63.

43- مختارات إيرانية،العدد(10)،مصدر سابق ،ص48.ينظر كذلك :صحيفة الوفاق السنة(5)العدد (1365) ،في 2002/5/7 ص4.وينظر أيضا:صحيفة الوفاق ،السنة الخامسة العدد (1319)،في 2001/2/27،ص4.

44- صحيفة همشهري (المواطن)،طهران ،في 2001/2/24،في: مختارات إيرانية ،السنة الأولى ،العدد (10)،مايو 2001،ص43.

45- يوسف عزيزي ،إيران والمبادرة الأوربية ،صحيفة الشرق ،الدوحة في 27 أكتوبر 2004 (انترنت).وينظر كذلك :

-Elaine Sciolino,Iran And Europeans Open A New Round Of Negotiantions , New York Times,14 December 2004.

46- صحيفة الزمان ،السنة (7)،العدد (2058)،في 13 آذار /مارس 2005 ،ص8.

47- (إيران :نقاط التباس مع أوربا)،صحيفة إيلاف ،في 12 مارس آذار 2005 (انترنت).

48- صحيفة الصباح،العدد (495)،في آذار/مارس 2005 ،ص1.

49- مختارات إيرانية ،العدد (26)المصدر السابق.

50- مهدي شحادة،وجود بشارة ،إيران :تحديات العقيدة والثورة ،الطبعة الأولى ،مركز الدراسات العربي –الأوربي ،1999،ص110.

51-Rick Atkinson ,Divergent Policies To Ward Iran Strain U.S-German Relations,The Washington Post,27 June 1996.

52- الأمم المتحدة ،منظمة مراقبة حقوق الإنسان ،إيران :التقرير السنوي نيويورك،4يناير/كانون الثاني 2002 (انترنت).ينظر كذلك :محمد عبد العاطي،حقوق الإنسان في إيران ،الملفات الخاصة ،الجزيرة نت ،في 2001/4/30.

53-Charles Grant,Iran Between Worlds,Published On Open Democracy,3 February 2004.

54- خالد السرجاني،زيارة خاتمي للصين والمانيا:الدوافع والدلالات،مختارات إيرانية،السنة الأولى،العدد(2)،القاهرة ،سبتمبر 2000،ص64.

55- المصدر نفسه،ص63.

56- مختارات إيرانية ،العدد (26)،المصدر السابق.

57- محمد السعيد إدريس ،العرب وإيران في :حال الأمة العربية ،المؤتمر القومي العربي الحادي عشر،الوثائق.القرارات .البيانات ،الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت أيار /مايو 2001 ،ص223.

-58

58- محمد نون ،(إيران لعرفات:المواجهة هي الطريق الوحيد)،صحيفة الحياة ،في 2000/8/11(انترنت)،

59- حسين سليمى،قبول الشروط المسبقة للاتحاد الأوربي خطأ ،صحيفة (الاختيار)،طهران،في 2002/9/15 ،في :مختارات إيرانية ،السنة(3)العدد (28)،نوفمبر 2002 ،ص71-72.

60- نقلا عن :محمد أبو الفضل ،هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل،مختارات إيرانية ،السنة (3)،العدد (30)القاهرة ،يناير 2003 ،ص.86

61- محمد السعيد إدريس ،العرب وإيران ،مصدر سابق ،ص250.

62- نيفين عبد المنعم مسعد،العرب وإيران في :حال الأمة العربية ،المؤتمر القومي العربي الثامن ،مصدر سابق،ص226.

63- كيهان برزيجار ،سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية – السعودية ،مختارات إيرانية ،السنة الأولى،العدد (10) ،مركز الأهرام للدراسات والبحوث السياسية والاستراتيجية القاهرة ،مايو 2001،ص23.

64- David Menashri,Wither Iranian Politics,In :Iran Underkhatami:Apolitical,Economic,And Military Policy,Washington,Dc,1998,P.15.

65- شيرين هنتر،مصدر سابق،ص16وص.43

66- محمد السعيد عبد المؤمن ،المواجهة الوقائية بمنظور أيراني ،مختارات إيرانية العدد(36)،القاهرة،يوليو 2003(انترنت).

-67

67- للتفاصيل ،ينظر :عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين مجلة السياسة الدولية ،السنة(42) ،العدد (164)،القاهرة ابريل2006،ص76-80.

68-Goffery Kemp,The Persian Gulf Remains The Strategic Prize,Survival, Winter 1998,Pp.132-149.

69- نقلاً عن:ناظم عبد الواحد الجاسور،المشروع النهضوي العراقي وثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد 1994،ص.155

70- Michael Barry, Washington-Teheran:Del' Endiguement Al'enlisement,Politique International No.76,Ete,1997.

71- Robert J.Einhorn,A Transatlantic Strategyon Iran's Nuclear Program,The Washington Quarterly, Vol.27,No.4,Autumn2004.
72- Ibid.